مقدمة البحث :

يعتبر التعليم العالى أحد المفاتيح المحركة لعجلة العمليات الأوسع نطاقا فى جميع أنحاء العالم، ومن خلاله يتم التصدى لتحديات العالم المتقدم المعاصر.. فهو رسالة جد خطيرة وهامة وتقع عليه مسئولية نشر الثقافة العامة وتوسيع قاعدتها للقضاء على أسباب التخلف عن ركب الحضارة.

من هنا يشكل الاهتمام بتلك الركيزة أساسا لبناء الدولة الحديثة، القائمة على المعارف المكتسبة والإمكانات الكامنة فى أعماق ذلك الإنسان وأن أى إساءة أو إغفال لهذه المنظومة (التعليم الجامعى) يعتبر من أسباب ظهور الفوارق بين الدول وغيرها ضمن المجموعات الإقليمية المتشابهة.

فالإنسان هو أساس التنمية وغايتها وبالتالى فإن نوعية تعليمه وتدريبه وتثقيفه هى التى تحدد مدى نجاح النظم التعليمية فى تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التى تتصدى لها. فنشر الثقافة وتعميقها وتأصيلها، وزرع جذور التقدم العلمى والتكنولوجى، وقيادة حركة التغيير الاجتماعى، وإيجاد الحلول الكفيلة بإزالة معوقات التطور الحضارى، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمار المربح اقتصاديا واجتماعيا فى تنمية الموارد البشرية كل ذلك يعتمد على نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعى على وجه الخصوص فالجامعات هى أولى المؤسسات التى تخرج قادة المجتمع فى كافة المجالات شريطة وضوح أهدافها وحسن تخطيط برامجها وتوفر الكادر البشرى عالى التدريب والإمكانات المادية الكافية ووجود الجو الأكاديمى المساعد على البحث والتطوير[١].

إن تحقيق أهداف التنمية فى أى بلد لا يكون بكثرة مؤسسات التعليم العالى أو تزايد عدد الخريجين وإنما يكمن ذلك فى نوعية التعليم الذى يلبى حاجة المجتمع وحاجة مؤسساته الإنتاجية. لقد أدت الجامعات العربية دورها فى مرحلة التأسيس بتزويد القطاع الحكومى بالخريجين لملء الوظائف التى تحتاجها الدولة، ولكن بعد تشبع الوظائف الحكومية بهم أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر فى دور الجامعة. "فما كان مناسبا منذ ٢٥ عاما لم يعد بالضرورة مناسبا لاحتياجات اليوم المتغيرة، ولمتطلبات الولوج فى القرن الواحد والعشرين

---

(١) بسام أبو خضير: التطور الكمى للتعليم بالجامعات الأهلية فى الأردن، ورقة عمل مقدمة لندوة "معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالى فى البلدان العربية"، الرباط، المغرب، ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

الذى داهمنا بمفاجأته السريعة من العلوم والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة التى كسرت الحواجز بين الدول حيث أصبحت البرامج المحلية تصاغ فى إطار عالمى"[١].

وبناء على المشاهدة والتجربة والممارسة نستطيع أن نقول أن الجامعات العربية وهى فى أوائل القرن الحادى والعشرين لا تزال أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية (The conventional paradigm) فى فلسفتها ومناهجها وهياكلها وإدارتها.. وتقلص استقلالها الأكاديمى وغياب مشاركة العاملين فيها من اتخاذ القرارات، وبسوء العلاقات بين الطلبة من جهة وأعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى ، لقد سيطرت هذه المنظومة الفكرية التقليدية على فكر الجامعات العربية قيمها وممارستها[٢] ويواجه التعليم العالى فى الوطن العربى تحديات خارجية عديدة وثمة احساس لدى متخذى القرار والأكاديميين فى مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى بأن نوعية التعليم العالى فى تدهور من حيث مستوى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس والمرافق الجامعية والبرامج الأكاديمية، وأساليب التدريس، ومعارف الخريجين ومهارتهم،وعدم قدرتهم على التكيف من متطلبات السوق المتجددة والبحث العلمى، وبرامج خدمة المجتمع. ويقوى هذا الإحساس بتدهور النوعية فى تلك المجالات ازدياد حجم الطلب المتنامى على التعليم العالى، وندرة المخصصات المادية، وظهور موجة الخصخصة، وازدياد مطالب الجماهير والصحافة وقوى المجتمع بوجوب تقديم نوع جديد من التعليم العالى.

وإضافة إلى ذلك فإن التعليم العالى يعانى من هذه التحديات وغيرها مثل: غلبة الكم على النوعية وعدم القدرة على استيعاب جميع الراغبين بالتعليم العالى والذين يحتاجهم المجتمع، والفجوة بين الأهداف والنتائج التى تشير إليها بطالة الخريجين وهجرتهم، واضطراب الفلسفة التربوية وبطئ المناهج فى مواكبة روح العصر والإدارة المحافظة والعاجزة عن مواكبة التطور السريع فى الإدارة والقصور فى مناهج إعداد المعلمين ونمطيتها وتكرارها، وعدم قيامها على نتائج البحث، واستمرار أساليب التقويم التقليدية واستمرار أساليب التمويل والتوظيف العقيمة، وتفاقم مسألة التفجر السكانى والأمية والتبعية الاقتصادية

---

(١) طلال بن عبد العزيز : مبادرة لإنشاء جامعة عربية مفتوحة، ورقة عمل مقدمة لندوة نوعية التعليم العالى بين الفكر والتطبيق، عمان، الأردن، منتدى الفكر العربى، ١٩٩٨، ص٢٠ .

(٢) عبد البارى إبراهيم : نوعية التعليم العالى فى الوطن العربى فكرا وتطبيقات، ورقة عمل مقدمة لندوة "نوعية التعليم العالى بين الفكر والتطبيق"، عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص١٦ .

والقصور فى مواكبة العلم والتكنولوجيا والاستلاب الثقافى والهيمنة الأجنبية ومشكلات البيئة وتلوثها والأمن الدولى[١].

إن تعليمنا الجامعى يمر بمنعطف مصيرى، يجدر بأمتنا أن ترصده بعناية، وعمل كل ما يساعد على اجتيازه لقد أضحى التعليم بحكم تلاحق الابتكارات الوسيلة إلى تحسن الإنتاج وتوفير العمل ومن ثم جاء اهتمام الدول بإعادة النظر فى طرقه وبنائه، وفى مضامينه وأهدافه التى تحولت إلى أهداف وظيفية بعدما كانت فى الماضى تثقيفية أى أن يكون تعليما للمستقبل يتجدد به نبض الأمة ومستقبلها[٢].

إن الاستثمار بشكله الحالى فى التعليم فى مقابل الطلب الاجتماعى يهدف إلى إفراز العاطلين عن العمل وإنصاف المتعلمين المرفوضين من سوق العمل وهو أمر غير مقبول وغير منطقى فإما توفير تعليم عال يعزز الموارد القادرة على العمل والمساهمة فى التنمية أو البحث عن حلول أخرى لمواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم وتوفير الأموال التى تهدر الأفراد العاطلين والغير قادرين على الاندماج فى سوق العمل وتغطية احتياجاته.

إن من أبرز العوامل المقلقة والمؤثرة على التعليم العالى هو الشعور الرسمى والشعبى بعدم كفاءة النظام ومواجهة متطلبات التنمية، وربما يعود ذلك الشعور إلى ضعف مخرجات – التعليم العالى فى الوطن العربى – فى الفترة الماضية إلا أن أخطر ما فى هذا الشعور هو انعكاسة على مبررات الانفاق على هذا التعليم الذى تتعاظم تكلفته يوما بعد يوم. وإذا لم يتعزز الإيمان الصادق لدى الجهات التى تقوم بتمويل هذا التعليم باعتباره استثمارا حقيقيا للمستقبل فإن مخرجات التعليم سوف تزداد ضعفا على ضعف[٣] لذا صار من الحتمى تطوير الأداء الجامعى.

ونحن بالتأكيد نسعى لتعليم عال له وظائف محددة المعالم واضحة الأهداف، تمكنا من مواجهة تحديات العصر من خلال إعداد الفرد القادر على المساهمة فى شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتأخذ الأمة عن طريقه مكانتها اللائقة فى التطور العلمى

---

(١) عدنان الأحمد : "دور البحث العلمي فى تجويد وتجديد التعليم العالى"، ورقة عمل لمؤتمر "التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر"، العين، الإمارات، ديسمبر، ١٩٩٨، ص ٢ .

(٢) عبد الهادى أبو طالب : ورقة عمل مقدمة إلى وقائع الندوة الفكرية، "الجامعى فى البلدان العربية"، منتدى الفكر العربى، عمان، الأردن، ١٩٩٥، ص ٩ .

(٣) محمد سرحان المخلافى وآخرون : تشخيص واقع التعليم العالى وعلاقته بالتعليم التقنى والتدريب المهنى فى الجمهورية اليمنية، صنعاء مجلة التربية، ع٤، س٧، العدد الرابع، السنة السابعة، يوليو. ١٩٩٩، ص ٢١ .

الحديث وتسهم فى التقدم العلمى وتستوعب التقنيات وتكون مؤهلة لمواكبة التطور السريع فى ظل النظام العالمى الجديد.

نسعى لتعليم له رسالة واضحة وأهداف محددة وإجراءات ونظم سليمة وسياسات قبول ملائمة وخطط دراسية فعالة ومرافق وتجهيزات كافية وهيئة تدريس ذات كفاءة عالية وطرق وتقنيات تدريسية متطورة دون إسقاط لوعينا الدائم بخصائص الواقع الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة والتركيز على تحقيق نتائج واضحة للعملية التعليمية بكافة أبعادها من إعداد جيد ومهارات متطورة للخريجين والدارسين وتنمية للإبداع وبث للحيوية فى المناخ الفكرى والثقافى إلى جانب تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل البناء مع جهات العمل ورجال الأعمال وتلبية احتياجات سوق العمل وتقديم الاستشارات والخدمات المناسبة(١).

وبعد أن أصبحت الحكومات العربية بمفردها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مسيرة التعليم مما أوجب معه على المهتمين بالتربية أن يفكروا وبجدية فى إيجاد نماذج أخرى للتعليم للخروج من تلك الأزمة.

لذا علينا أن نفكر فى أنماط وأساليب جديدة نعالج بها المشكلات الجامعية وذلك إذا أردنا للتعليم العالى أن يكون بمثابة قوة مؤثرة فى التغيير الاجتماعى من حيث ستفرض علينا تكنولوجيا المعلومات الحديثة واقعا جديدا وبصفة خاصة فى مجال التعليم العالى. فعلينا أن نهيئ أنفسنا حتى نتعامل مع هذا الواقع الجديد قبل أن يفرض نفسه علينا وأن نجعل منه الحاضر بمواجهة المستقبل، ومن خلاله جهود البحث والتطوير التى تجرى فى تضافر وثيق مع وحدات قطاع الأعمال(٢).

من هنا أصبحت الجامعات الخاصة ضرورة وطنية واجتماعية ملحة فرضتها الظروف السائدة فى العالم وينطلق هذا الاهتمام المتصاعد من ظاهرة أصبحت فى الوقت الحالى حقيقة واقعية بعد أن كانت وحتى وقت قريب مجرد اجتهادات فكرية وذلك بعد ان كانت بمنأى من المشاركة فى العملية التعليمية فعلى الرغم من المشكلات التى تواجهها

---

(١) أمين محمود : دور رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى : ورقة عمل مقدمة لندوة الاعتراف بمؤسسات التعليم العالى من أجل الارتقاء بنوعية التعليم، جامعة القاهرة، ٢٧-٢٨ ديسمبر، ١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) محمد عبدالله المنيع : "اشراك أهل ا لفعاليات وقطاع الأعمال فى وضع معايير للاعتراف بالجامعات الأهلية"، ورقة عمل مقدمة لندوة معايير الترخيص وأسس التقييم، الرباط، ١٩٩٨، ص ١٢١.

مؤسسات التعليم العالى الحكومى فى العالم العربى إلا أنها ما زالت تتردد فى الاعتراف بالكليات، والجامعات الخاصة لكون هذا النوع من التعليم جديد فى المنطقة العربية[١].

ونظرا للسرعة التى أنشئت بها الجامعات الخاصة فى عالمنا فى السنوات الأخيرة مما جعلها تصبح أحد مواطن الخطر بدلا من أن تكون من مراكز الدفاع هذه الجامعات التى تنشأ على عجل ولأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية دون أن يتوفر لها المقومات الأساسية للعمل الجامعى وعلى وجه الخصوص دون أن يوجد فيها الكتلة الحرجة والإمكانات البشرية والمادية اللازمة للقيام بعمل علمى سليم تنتج فى النهاية خريجين وباحثين وأبحاثا من مستوى علمى ردئ يضر بالعالم العربى أكثر مما يفيده[٢].

إن هذا الأمر يستدعى الدراسة والبحث المستفيض كما يتطلب البحث عن استراتيجية تمكننا من ضمان حد أدنى لمستوى التعليم والبرامج التى تقدمها هذه المؤسسات الناشئة. وهذا أمر يجب أن يبدأ التفكير فيه خاصة وقد كثر عدد الجامعات الخاصة وتنوعت البرامج التى تقدمها ودخلت مفاهيم الربح والخسارة لتمثل مكانا بارزا فى تفكير القائمين على بعض جامعاتنا العربية الخاصة.

ولعل أفضل الطرق لضمان الحفاظ على نوعية التعليم فى هذه المؤسسات هو إعادة النظر فى اللوائح والنظم التى وضعت من قبل الحكومات العربية وإلى مراجعة شاملة لوضع معايير محددة وواضحة من حيث الاعتراف والاعتماد الأكاديمى للجامعات للتخلص من سلبيات النظم التعليمية.

وهناك مجموعة من الدراسات والبحوث التى تناولت موضوع الاعتماد وهى على النحو التالى :

١- دراسة منير ملطى العتيبى، محمد سعيد غالب : وموضوعها "معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين فى الجامعات العربية"[٣] : تناولت هذه الدراسة واقع مؤسسات إعداد المعلمين فى دول الخليج العربى، بالإضافة إلى أهم الاتجاهات الحديثة فى تحديد وقياس فعالية برامج إعداد المعلمين وتوصلت إلى وضع تصور مقترح

---

(١) عبدالله بوطانة : رؤى مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى، ١٩٩٨، ص ١٢١.

(٢) محمد نبيل نوفل، مروان راسم: التعليم العالى فى الوطن العربى، نظرة مستقبلية، المجلة العربية للتربية والتعليم، تونس، مج.١٠، ع.٢، ديسمبر، ١٩٩٠، ص ٢٥ .

(٣) منير مطنى العتيبى، ومحمد سعيد غالب : معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية، مجلة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ١٩٩٦م.

للاعتماد الأكاديمي والمهنى لمؤسسات إعداد المعلمين فى دول الخليج العربى ،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى لواقع برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية، وكليات إعداد المعلمين فى الوطن العربى.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

- توفير قاعدة معلومات عن برامج كليات التربية لاعتمادها أساسا للحكم على جودة وفاعلية تلك البرامج.
- تزويد صانعي القرار بالجامعات العربية بالمعلومات الدقيقة والواضحة.
- إجراء دراسة علمية مماثلة تضع معايير يمكن في ضوئها الحكم على مدى إجازة البرامج الجامعية التي تقدم في التخصصات المختلفة. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي من حيث المنهج المستخدم ولكن اختلفت في أنها تناولت برامج إعداد المعلمين ولكن البحث الحالي استهدف الجامعات الخاصة أما عن أوجه الاستفادة فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في عرض الإطار النظري للبحث.

٢- دراسة عادل عبد الفتاح سلامه، أمين محمد النبوى : وموضوعها "دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"[١] : تناول هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات أهمها :

- ما مفهوم الاعتماد الجامعي وأهميته وعلاقته بجودة التعليم؟
- ما واقع نظام الاعتماد الجامعي في كل من أمريكا وكوريا الجنوبية؟
- ما التصور المقترح لاعتماد الجامعة المصري؟

استخدم البحث مدخل النظم باعتبار أن الاعتماد الجامعي يشكل منظومة. وقد أوصت هذه الدراسة بطرح فكرة نظام الاعتماد الجامعي على عينة كبيرة من أساتذة الجامعات في مصر، وكذلك عقد ورش عمل لدراسة وبحث الأبعاد التنفيذية لنظام الاعتماد الجامعي في مصر، بالإضافة إلى إعداد التشريعات اللازمة لتنفيذ نظام اعتماد جامعي مصري وكيفية تواؤمها مع النظام الحالى.

٣- ففي دراسة أجراها نورمان كيراكوف وآخرون Norman Kiracofe And Others حول معايير الاعتماد لمراكز الإرشاد في الجامعة والكلية، وتمثل هذه المعايير الجهود

---

(١) عادل عبد الفتاح سلامة، أمين محمد النبوي : دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع٢١، جـ، ١٩٩٧.

التى تقدمها الجمعية العالمية لخدمـــات الإرشـــاد International Association of Counseling Service وذلك لتقديم خدمات متميزة في أنشطة الإرشـــاد وتشـــمل هـــذه المعايير: علاقة مركز الإرشاد بالجامعة أو كلية المجتمـــع، ووظـــائف وإدارة الإرشـــاد وخدماته، البحث العلمي، الأبعاد الأخلاقية، الخدمات الاسترشادية، الخدمـــات المســـاندة، التدريس، المرافق والتجهيزات[١].

٤-وعن الاعتماد المهني للتعليـــم العـــالي فـــي جنـــوب إفريقيـــا أجـــرى دانـــى جـــاكوب (Danie Jacobs) دراسته استعرض فيها نظام الاعتماد المهني للتعليم العالي فقد أنشـــئ عام ١٩٩١ الاتحاد القومي لجامعات جنوب أفريقيا وكان يهدف إلى تعزيز المستوى العـــلم للتعليم والتدريس، وتشجيع الاتصال الفعال بين الجامعات، وتحديد تشجيع معايير مقبولـــة للممارسة.

كمـــا أنشـــئ عـــام ١٩٩٢ المجلـــس القومـــي لاعتمـــــاد التدريـــــس المـــــهني The National Councial for Vocational Training Stanoloirds (NCVTS) ووظيفته اعتماد الجامعات الخاصة من ناحية التعليم ومعايير المهنة، وركز المجلس بصـــورة أساسية على التقييم الذاتي للجامعات، وللمجلس الحق في عدم اعتماد المعاهد التعليمية التـــي لا تلتزم بالمعايير الموضوعة، وهذا المجلس يتبع نموذجاً عالمياً مقبولاً للاعتماد، ويعتمد المجلس في تقييمه على الزيارات الميدانية، وهناك أكثر من ٤٠٠ برنامج قد تم فحصهم وتقييمهم فـــي مدة ٤ أربع سنوات من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤، وكان لنظام الاعتماد في جنوب أفريقيا أكبر الأثر في الارتفاع بمستوى التعليم وجودته[٢].

٥- وفى تقرير بحثي عن تقويم المقومين Evaluating the Evaluators كيـــف يشـــاركون برؤاهم في معايير الاعتماد – الممارسات والنتائج في عام ١٩٩٣ بدأت لجنـــة الاعتمـــاد للكليات حديثة العهد تقييماً شاملاً للمعايير والإجراءات التي تستخدمها في اعتماد الكليات. وطلبت اللجنة من مجموعة البحث والتخطيط جمهور كليات كاليفورنيا أن ينفـــذ الفحـــص والتقييم بإجمالي ١٣٦١ استفتاء تم إرسالهم بالبريد لتمثيل أعضاء فريق الزيـــارات.وبنيت نتائج التقرير على نسبة ٧٠% ممن ردوا على الاستفتاء، واتضحت النتائج في الآتي :

---

(1) Kiracofe, Norman and Others : "Accreditation Standards for University College Counseling Centers" Journal of Counseling and Development, Vol. 73, Sept, Oct., 1994.

(2) Danie, Jacbos : "Accrediting Vocational Higher Education in South Africa" in: (International Development in Assuring Quality in Higher Education) by : Alma Craft, The Falmer press, London, 1994.

- أن كلاً من أعضاء لجنة الاعتماد وإداريو الكليات المستهدفة الذين قاموا بالدراسة الذاتية كانوا مساعدين في عمليات اعتماد الكلية فقد أعدوا دليل اللجنة، والإرشادات، وتنظيم الفريق، وتوضيح الاتصالات.
- إعداد معايير محكمة وملائمة.
- تقوية التقييم الذاتي والتخطيط الجيد، مراجعة برامج الإعداد وتوضيح رسالة الكلية وأهدافها، توجيه العمليات التعليمية داخل الكلية.
- أغلبية أفراد البحث شعروا أن الاعتماد يزيد من تحسين المؤسسات.(١)

٦- وأجرى كوب فلما (Cobb – Velma) رسالة دكتوراه عن الاعتماد في إعداد المعلم هدفت إلى فحص أدوار وأجزاء مهنة التعليم ومسئولياتها، وتقييم آليات برامج إعداد المعلم "الفلسفة – السياسات – العمليات – الإجراءات"، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت إلى أن الموافقة أو اعتماد برامج إعداد المعلم يقود إلى الدرجة المهنية الأولى، أو الترخيص لممارسة المهنة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه يوجد ثلاثة معايير تقود إلى تقييم تصميم برنامج إعداد المعلم وتتمثل في :

- المسئولية العامة.
- المهنية أو المسئولية المهنية.
- جودة الإعداد المهنى(٢).

ومما سبق يتضح لنا أن معظم الدراسات السابقة لم تتناول موضوع الاعتماد الأكاديمى والمهنى لمؤسسات التعليم العالى الخاص وإنما تناولت بعض الجوانب من الاعتماد للأفراد وليست المؤسسات.

- اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفى والبعض الأخر اعتمدت على أسلوب تحليل النظم.
- استخدمت بعض الدراسات الوثائق والسجلات والبعض استخدم المقابلات والملاحظة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات بينما البحث الحالى اعتمد على الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية والاستبيان.

---

(1) Beno, Barbara A. and Others : "Evaluating the Evaluators How participants View Accreditation Standards practices and Results (Research Reports Western Association of Schools and Colleges). 1994.

(2) Lopez, Celcila : "General Education : Regional Accreditation Standards and Expectations" (Libral Education), Vol. 85, No. 3, 1999.

- معظم الدراسات السابقة ركزت فى مجتمع الدراسة على مؤسسة واحدة داخل قطر واحد أما البحث الحالى فقد تناول الاعتماد الأكاديمى والمهنى لمؤسسات التعليم العالى الخاص فى مجموعة من البلاد العربية وكذلك من حيث أسلوب المعالجة الإحصائية.

أما عن أوجه الاستفادة فقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسات فيما يلى :

أ-التعرف على المفاهيم الأساسية للبحث.

ب-إعداد الاستبيان وصياغة عباراته.

جـ-التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة والتى تناسب البحث وتفسر النتائج.

د-كذلك فى عرض الإطار النظرى للبحث.

لذا تدعو الحاجة إلى تحديد معايير الاعتماد فى الوطن العربى للاستفادة منها فى تطوير وتحسين العملية التعليمية برمتها ومراجعة برامجها بصورة دورية، حيث أن الهدف الرئيسى هو التوصل إلى تحقيق التحسن على المستوى المؤسسى وعلى مستوى النظام التعليمى ككل. إن إيجاد آلية للاعتراف بمؤسسات التعليم العالى الخاص تراعى المعايير وخصوصية المنطقة العربية وتكون بمثابة ضمان لتلك المؤسسات لبناء الإنسان العربى والذى يعتبر أساس التنمية وركيزتها وقاعدة النهضة وعزتها. وكذلك للحفاظ على مكانة تلك المؤسسات وسمعتها بين سائر المؤسسات وكحافز ودافع لمسيرة التعليم.

إن استمرار التعليم بأوضاعه الحالية المتردية ليس قدرا محتوما على أمتنا العربية، كما أن استمرار التخلف ليس قدرا محتوما، بل إن هناك إمكانية حقيقية لتحسين أوضاع التعليم كماً وكيفاً، لا ليكون التعليم مشكلة إضافية من مشكلات التخلف، ولكن أكثر من ذلك لكى يكون التعليم نفسه هو رأس الحربة للتنمية والتقدم[١].

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الأمور الآتية :

١-يسهم هذا البحث في أهمية إيجاد أسس ومعايير للتقييم والاعتراف بالجامعات الخاصة وحيث لا توجد معايير متعارف عليها من الجامعات العربية لذا كان لزاماً عليها استنباط نماذج حديثة للتقييم والاعتراف تساهم في دفع مسيرة التعليم وذلك بإرساء أسس التقييم

(١) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٣٦، ١٥٢ .

والاعتراف وإضافتها للفكر التربوي وحيث نتمكن من خلالها من تحسين وظائف الجامعات وتقويم أدائها.

٢-كما أن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاصة ستساهم في تنقل الطلبة من مؤسسات التعليم الرسمية والخاصة وإليها مع ضمان خريج على مستوى عالٍ من المعرفة والكفاءة والمهارة في مجال اختصاصه. مع رفع لبعض المهن المختلفة من خلال رفع نوعية ممارسيها.

٣-كما سيساهم البحث في إيجاد أسس ومعايير للاعتماد بمؤسسات التعليم العالى الخاص بالوطن العربى وبالتالى تخفيف العبء والضغط على التعليم الحكومي وتحسين جودته والمساهمة في تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي حيث سيساهم في الاعتراف والتوسع في التخصصات والبرامج مما يساعد في قبول أعداد كبيرة من الراغبين في التعليم العالي الخاص ومن ثم تحمل نفقات كبيرة لا تستطيع الحكومات العربية تحملها في ظل المشكلات الاقتصادية العالمية والمعقدة التي تواجهها.

٤-الإسهام فى توفير ضمان الجودة إلى البرامج المقدمة داخل مؤسسات التعليم العالى الخاص ومخرجاتها من خلال تطوير محكات ومعايير للتقييم مع إيجاد حوافز للتطوير والتحسين انطلاقاً من الدراسات الذاتية والاستفادة من المعايير التي توصلت إليها مسبقاً جهات مؤهلة وذات كفاءة كما ستوفره حكومات تلك المؤسسات لاستمرار الدعم لها.

٥-كما سيساهم في مد المؤسسات والجهات التي تتعامل مع الخرجين عن نوعيتهم وأعدادهم وعن طبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها وقوة برامجها كما ستساهم في دعم الإداريين الراغبين في تبنى المستحدثات المدروسة والتي يواجهون تطبيقها باعتراضات محلية.

٦-إن إيجاد آلية للمعايير كمدخل أساسي لضمان تحقيق جودة التعليم العالي الخاص والارتقاء بمستوى الخريجين مع إنشاء مؤسسة خاصة للاعتماد تضم فعاليات كل من القطاعين العام والخاص تتمتع باستقلالية كاملة وحيادية تامة تضمن تحقيق آلية اعتماد متقاربة مع أحدث معايير الاعتماد في البلدان المتقدمة ويراعى فيها إبراز الهوية العربية الإسلامية وتكييف المعايير المقتبسة بما يلائم هويتنا ويبرز مميزاتها ويمكننا من خلالها تطوير وتحسين عناصر العملية التعليمية في الجامعات العربية الخاصة والرسمية مع ضمان الجودة والنوعية في البرامج التربوية على أن تكون هذه المعايير مرنة قابلة للتطوير حسب ما تقتضيه متطلبات العصر وسرعة تطور حقل المعرفة.

مشكلة البحث :

نظراً لارتفاع نسبة خريجي التعليم الثانوي فى الوطن العربى فكان لزاماً إيجاد أطر تساهم في استيعاب جيوش المتخرجين من الشباب والذين يتطلعون إلى الالتحاق بالجامعات وتلقى تعليماً متميزاً وجيداً يساعد على توظيف إمكاناته ويفتح أمامه باب سوق العمل وخدمة مجتمعه مع ضرورة تهيئة هؤلاء الشباب كباحثين بمواصفات تجمع بين الأصالة والمعاصرة والتي تعبر عن لغة العولمة ولذا فإن إنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخاص في البلدان العربية كان بمثابة استجابة طبيعية لحاجة هذه البلدان.

إن التوسع فى مؤسسات التعليم العالي الخاصة ضرورة أملتها ظروف عصرنا خاصة وأنه لا يوجد تعليم عال خاص خارجاً عن سيادة الدولة وغير خاضع لوزارة التعليم العالي والتي من سلطتها الإشراف على أن تتقيد مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمعايير التي تضعها وإجراء تقييم مستديم لهذه المؤسسات وبهذا نستطيع أن نضمن جودة مخرجات التعليم العالي الخاص ونكون قد ساهمنا بحق في تخفيف العبء على ميزانيات الحكومات وساعدنا في إيجاد الكوادر الضرورية للحياة العامة وتطوير المجتمع.

يعد الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار أخلاقي وذلك نظراً لقدسيته إذا نظرنا له من جانب ديني كما له تأثيره المباشر في بناء الإنسان وتقدم الأوطان. فالتعليم العالي إذن بمثابة استثمار قومي باعتبار أن العنصر البشرى هو الثروة الحقيقية لدخول القرن المقبل. من هنا نؤكد على أهمية وضع معايير تقويم للتعليم العالي الخاص دون إهمال التعليم العالي العام من باب الاهتمام بالاستثمار في بناء الإنسان بحيث لا نترك عدداً من الطلاب بالملايين في الجامعات الحكومية ونركز فقط على بضعة آلاف في الجامعات الخاصة[١].

إن القصور في التعليم العالي في البلدان العربية لم يعد سراً نستطيع إخفاءه، فمع ازدياد عدد الجامعات أكثر من عشرين ضعفاً إلا أن هذا التوسع الأفقي لم يقابله تحسناً في مستوى الخرجين، وهذا ناتج عن ضعف كفاءته الداخلية والخارجية، والتفكير التقليدي المستمر، وسيادة طابع النقل والاستعارة وعدم التجديد والابتكار والملاءمة للبيئة العربية، وضعف البحث العلمي وعدم القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضعف الصلة بالمجتمع المحلى العام وتآكل الاستقلال الأكاديمي وضعف المرافق وقلة التسهيلات[٢].

---

(1) Hermanowi, H. : "The Present Status Future Of NCATE" Journal Of Teacher Education, Vol. 9. No. 2. 1978. Pp. 33 – 37.

(٢) محمد نبيل نوفل، مروان راسم : التعليم العالي في العالم العربي، نظرة مستقبلية، مرجع سابق، ص ص ٤٣، ٤٤.

ومن هنا فإن الأمر يتطلب ضرورة وضع معايير اعتماد متطورة مرنة تهدف إلى ضمان تحقيق جودة التعليم العالي والارتقاء بمستوى النوعية إلى الأفضل، وهذا لا يتم إلا بالحرص على تطبيق المعايير تطبيقاً عادلاً على كافة أطراف العملية التعليمية، خاصة وأن معايير الترخيص لمنح الاعتراف للمؤسسات الخاصة مازالت تحتكر من قبل الحكومات المركزية فمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الخاص في الدول العربية من ضمن مهام وزارات ومجالس التعليم العالي أو هيئات الاعتماد (إن وجدت) وبإستثناءات قليلة : فإن أغلب هذه المعايير يركز على الجوانب القياسية والقليل منها يركز على الجوانب النوعية، كما أن أغلب المعايير وضعت بصورة متسرعة تفتقر إلى المرونة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة ولا تشجع على التمايز والاختلاف بين المؤسسات التعليمية، كما وضعت غالبيتها بمعزل عن مشاركة المؤسسات والاتحادات المهنية مع عدم وجود عدد كاف من المتخصصين بشئون الاعتماد في التخصصات المختلفة.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

ما أهم المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم العالي الخاص في الوطن العربى فى ضوء خبرات بعض الدول العربية فى كل (دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الإردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية)؟

ويتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

١-ما المقصود بالاعتماد الأكاديمي والمهني والعوامل المؤثرة فيه؟

٢-ما الشروط الأساسية للاعتماد الأكاديمي والمهني؟

٣-ما واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص فى كل من (دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية)؟

٤-ما أهم خبرات بعض الدول في الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص؟

٥-ما أهم المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص؟

٦-كيف يمكن تطبيق المعايير المقترحة للاعتماد فى مؤسسة التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالي التعرف على :

١-واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية.

٢-مفهوم الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي والخـــاص وأهــم الشــروط الأساسية للاعتماد.

٣-خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالى.

٤-مجموعة المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني التي يمكن تطبيقها في مؤسســات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية.

منهــج البحــث :

استخدم البحث الحالى المزاوجة بين المنهج المقــارن وذلــك للتعــرف علــى واقــع مؤسسات التعليم العالي الخاص في الجامعات العربية وكذلك الاستفادة من التعرف على بعـض شروط الاعتماد في الجامعات الأجنبية، بالإضافة إلى أسلوب تحليل النظم وذلك للتعرف علــى العلاقات المتبادلة حيث إن عملية الاعتماد تعتمد على أسلوب تحليل المدخــلات والمخرجــات بالإضافة إلى التركيز على نوعية التفاعلات التي تحدث داخل الجامعات، كما استعانت الباحثــة ببعض الأساليب الإحصائية في معالجة نتائج الدراسة الميدانية.

حــدود البحــث :

اقتصر البحث الحالي على الحدود التالية :

١-الحد الموضوعي : ويتمثل في مجموعة من المعــايير المقترحــة للاعتمــاد الأكــاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص فى ضوء خبرات بعــض الــدول (الإمــارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية).

٢-الحد الجغرافي : ويتضمن في كل من :

أ-مؤسسات التعليم العالي الخاص في كل من :

-دولة الإمارات العربية المتحدة.

-المملكــة الأردنية الهاشميــة.

-جمهورية مصر العربيــــة.

ب-كما يتمثل فى خبرات بعض الدول الأجنبية فى مجال الاعتماد الأكاديمى والمهنى :

- الولايات المتحدة الأمريكية.
- اليــابــــان.
- كوريا الجنوبية.

٣- الحد البشرى : ويتمثل في عينة ممثلة لكل من :

أ-أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة.

ب-بعض الإداريين بالجامعات الخاصـــة.

٤- الحد الزمنى :

زمـــن إجـــراء البحث.

أدوات البحث :

تمثلت أدوات البحث في الآتي :

١- **الزيارات الميدانية :** حيث قامت الباحثة بعمل زيارات ميدانية لبعض مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية للتعرف على واقع ومشكلات هذه المؤسسات.

٢- **المقابلات الشخصية :** وتم ذلك مع بعض القيادات المسئولة عن مؤسسات التعليم العالي الخاص في بعض الجامعات العربية، وذلك للتعرف على واقع نظام هذا الاعتماد والشروط الأساسية في عملية الاعتماد ومعوقات تطبيق المتطلبات العالمية في الجودة الشاملة.

٣- **الاستبيـــان :** وفيه تم عمل استمارة مكونة من مجموعة معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالى الخاص وتم تطبيقها على عينة البحث.

مصطلحات البحث :

١- المعـــايير :

جاء في معجم "لسان العرب" معاني اشتقاقات (**عير**) كما يلي عير : عير الدنيا وازن به آخر، وعير الميزان والمكيال أى وعايرهما وعاير بينهما معايرة وعيار قدرهما ونظر بينهما.

والمعيارية هي عملية القيام بإرجاع أمر شئ معين إلى أساس مرجعي متفق بشأن قيمته يسمى معياراً. وقد تكون هذه القيمة مادية أو معنوية غير أنه في كلتا الحالتين تصبح الأمور فيهما في كثير من الأحوال ذات قيمة أو حكم حتمي Value Judgement، بمعنى أن للمطلق والنسبي في مجال المعيارية شأن يختلف مكاناً وزماناً. فوحدات القياس، مثلاً هي

معايير تختلف بزمانها ومكانها وقد تتخذ صوراً شتى، وإن كان التحويل من إحداها إلى الأخرى أمراً ميسوراً، عرفاً أو رياضياً. والأمثلة في حياة البشر على مر الأزمان كثيرة.

المعيار من المكاييل : ما عير، قال الليث ما عايرت به المكاييل، نقول عايرت به أي سويته. وهو المعيار، ويقال عايروا ما بين مكاييلكم وموازينكم[١].

وعرف المعيار إجرائياً : بأنه مجموعة من الأطر لها درجة من الثبات وهذه الأطر تكون ثقافية مشتقة من أوضاع المجتمع، بجانب أطر علمية موضوعية تتصل بحقائق لها صبغ عالمية، وهي قابلة للتطبيق ولا تتجاوز لظاهرة دون أخرى[٢].

٢- الترخيص :

يمنح هذا النوع من الترخيص تأهيلاً أولياً ومبدئياً للمؤسسة التعليمية باعتبارها وحدات عاملة متكاملة Total Operating Units. ويمثل الحصول على هذا النوع من الترخيص الخطوة الضرورية الأولى للبدء في العمل وللتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط والمعايير العامة[٣].

٣- الاعتماد Accreditation :

يمكن القول أن كلمة اعتماد تعنى الإجازة في شئ من الأشياء كأن يجاز فرد للتدريس أو للقضاء أو أن يجاز جهاز حكومي لإنجاز مهمات تخص المواطنين ومنه يمكن القول أن الاعتماد الأكاديمي أو العلمي : هو الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون توفرت فيها الشروط الواجب توافرها فيمن سيقوم بمثل هذه المهمات[٤].

كما أن الاعتماد هو مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها وبها إعطاء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية نتبين من خلاله نقاط القوة ونقاط الضعف داخل المؤسسة التعليمية مما يترتب عليه إعطاء حكم حول مدى كفاءة وأهلية هذه المؤسسة للقيام بمسؤولياتها المناطة بها والمراد أدائها بصورة جيدة ومناسبة.

---

(١) ابن منظور (ت٧١١هـ) : معجم لسان العرب : دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

(٢) صالح عوض : المعيارية في التعليم العالي : مجلة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، مج٦، ع١، الإمارات، ٢٠٠١م، ص ٥١.

(٣) أحمد إسماعيل حجى : الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٣.

(4) The Council For Higher Education Accreditation : (Internationalizing Quality Assurance Invitation Siminar) Marriot Wardman Pardhotel, Washington DC, January 27, 2000, p1.

وينقسم الاعتماد إلى عدة أنواع هي :

الاعتماد الأكاديمي المتخصص :

ويعنى الاعتماد الأكاديمي المتخصص بأنه الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأية مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء معايير تصدرها هيئات أو منظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلى أو الإقليمى.

ويمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الترخيص أو الاعتماد العام، وبعد تخرج الدفعة الأولى بسنة واحدة على الأقل لضمان الحصول على عملية تقويم متكاملة من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، أو أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وعدد الطلاب وأدائهم في الامتحانات الشهرية والنهائية وسجلات الأكاديمية وتوافر مصادر التعليم كالمكتبة والمختبرات وكافة المستلزمات الأخرى[١].

كما أن الاعتماد الخاص هو : اعتبار الجامعة الأهلية أو الخاصة المرخصة مؤهلة لتدريس تخصص معين بعد تحقيقها للمعايير التي توضع لهذا الغرض.

الاعتماد المهنى :

هو الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معنية فى ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلى والاقليمى[٢].

٤- الاعتراف :

هو العملية التى من خلالها تمنحها وكالة أو جمعية مسؤولة قانوناً الاعتراف العلنى لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معنية معترف بها رسمياً. ويتقرر الاعتراف من خلال عمليات تقييم أولية دورية وتهدف عملية الاعتراف إلى تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسات التعليم أو البرنامج وتشجيع التطوير نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار[٣].

---

(1) Anowles, Asas : The International Encyclopedia Of Higher Education ,Vol. 2, 1970, PP. 39 – 04.

(٢) محمد على الخولى : قاموس التربية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

(3) Carter V. Good (Ed.) : Dictionary of Education, New York, McGraw, Hill Book Company, 1973, P. 6.